http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1998) السنة الثامنة - الأثنين (27) كانون الأول 2010

سلاماً يا عراق

مثقفون أم فقهاء؟

هاشم العقابي

وانا استعرض الفضائيات عن طريق الريموت توقفت صدفة عند برنامج "الشريعة بين السائل والمجيب" على قناة العراقية. الغريب ان برنامجا كهذا يفترض ان يكون ضيوفه من رجال الدين او الفقه ليردوا على اسئلة الناس الشرعية المتعلقة باحكام الصلاة والصوم والحج وشروط النكاح واغتسال الجنابة وهي من الامور المهمة التي غالبا ما تشغل قطاعا واسعا من الناس.

سر استغرابي هو ان ضيفي الاستوديو كان احدهما سياسيا وعضو مجلس برلمان، هو الدكتور الحاج عامر الخزاعي الذي اعتقد انه طبيب وشغل منصب وكيل وزير، والضيف الآخر يعمل في مجال الثقافة والأدب وهو السيد نوفل ابو رغيف الموسوي الذي يشغل منصب مدير عام دار الشؤون الثقافية. كذلك المتصلون لم يكن بينهم سائل ولا فقيه مجيب بل مجموعة مختارة من السياسيين ودعاة الثقافة لتأييد الضيفين.

لم اكن بحاجة للتأني كي افهم ان الحلقة مخصصة ومرتبة ضد حملة "الحريات اولا" التي لا اعرف سببا وجيها واحدا لزجها في برنامج فقهي من هذا الطراز. المهم تحول الضيفان الى خطيبين لا يضاهيهما خطيب مسجد او روزخون مجلس عزاء.

لا اريد هنا ان اشغل القارئ الكريم بتفاصيل مادار بتلك الحلقة لكني ساقف عند لقطتين:

الاولى مع السيد نوفل الموسوي الذي بدا متذمرا جدا من ان احد الكتاب المدافعين عن الحريات ادعى ان الامام الحسين بثورته العظيمة كان مدافعا عن "العرك"، وهنا اتمنى ان اكون مخطئا، اذ اعتقد انه قصدني في اشارة منه الى عمودي "يا حسين بضمايرنا". وضرب مثلا لتفنيد قولي، بطريقة لا تخلو من التأليب بقوله: "ان الامام الحسين كان يصف يزيد بشارب الخمر". نعم قالها الامام الحسين، لكن السيد نوفل ماكان يحسب ان سيسمعه اناس واعون فترجمها على طريق ذلك الروزخون الذي صاح بالناس: "أتتركون حمير الله وتركبون الشمندفر؟"

الحقيقة هي ان لا في عمودي ولا في ما كتبه غيري من الكتاب، الذين كتبوا ضد هجمة تضييق الحريات، قد ورد ذلك وليت السيد نوفل ياتينا بدليل. ثانيا عندما نعت الامام الحسين يزيدا بشارب الخمر، لأن الأخير كان يصلي بالناس وكان يلقب نفسه امير المؤمنين. ونحن والحمد لله لم ندَّع الامارة على المسلمين ولا نفكر ان نؤمهم بالصلاة. ولو وجدت بيننا من ادعى ذلك او فعله فنحن معك عليه يا اخ نوفل.

وما دمت قد تعكزت على قصة الامام الحسين، فاسمح لي ان اكرر ما قلته يوما بان شعراءنا هم من أحيى بطولة الامام في وجدان شعبنا وليس انتم ويكفيني ان اعطيك بعض هذه الاسماء اليسارية والعلمانية التي كنت تستهزئ بافكارهم واسأل غيرك من ذوي الخبرة ماذا قدموا للحسين واهل بيته: ابراهيم ابوشبع وعبد الحسين أبو شبع وشهيد ابو شبع وهادي القصاب وفاضل الرادود والحاج زاير وعبد الصاحب عبيد وشاكر السماوي ومظفر النواب وكاظم اسماعيل الكاطع، والقائمة تطول وتطول.

نحن لا نرى في الامام الحسين رجل حرب، انما نراه رسولا للمحبة والسلام والتسامح. فهو وان لم ينتصر حربيا واستشهد وحيدا، لكنه ضرب اعلى مثلا في محبته حتى لاعدائه. تتفق الروايات انه كان يبكي لا من اجل نفسه انما من اجل قتلته الذين سيدفعون حريتهم ثمنا بوقوفهم مع الطغاة. يبدو ان الحس الشعبي كان اقدر ممن سمى نفسه مثقفا اسلاميا او مسلما على تشخيص قيمة التسامح عند الامام الحسين. وفي هذا ذكر الشيخ احمد الوائلي، رحمه الله، انه دخل ضريح الامام ليلا فسمع فلاحا متمسكا بشباك الحسين يناشده: "سايم عليك جدك يا ابو عبد الله ان لا تشفع ليزيد وتطلب من الله ان يسامحه يوم القيامة". يقول الوائلي سالت الفلاح: "منين اجاك هالتفكير؟".. فرد علي: شيخنا مو آنه اعرفه زين، صدكني يسويها". حكاية عميقة اتمنى ان يصل معناها للسيد نوفل ورهطه.

وفي "تصجيماته" غير الموفقة، المح السيد ابو رغيف ان هناك دوافع ايدولوجية وراء حملة "الحريات اولا"، وواضح انه قصد الحزب الشيوعي العراقي. انا لست شيوعيا، وهذا شرف لا ادعيه، لكن مرة أخرى أنا ادعوه ان يسأل من هم اكبر منه سنا على الاقل ليخبروه ان للشيوعيين موكب عزاء حسيني كانوا يقيمونه كل عام بكربلاء، لا مجاملة لأحد، بل لان الحسين ثائر من اجل الحرية وهم من ابنائه لانه ابو الأحرار.

ثم الغريب انه صار يرتعد ويتحدانا ان نخرج هوياتنا المدنية ويقصد (جناسينا) ويسألنا كيف ارتضينا ان يكتب فيها ان حاملها مسلم. تفكير يثير الشفقة حقا. نحن لا ننكر انا مسلمون لكننا لا نحترم من يجعل من ورقة رسمية تحدد طريقة تفكيرنا ونظرتنا للحرية. لعلمك ان الدول المتحضرة التي تحترم حقوق الانسان لا تذكر دين المرء ولا حتى عمله في الوثائق الرسمية حتى لاتشجع التمييز الديني والعنصري والطبقي بين الناس.

أخيرا، ليس عندي غير ان اقول لك يا سيد نوفل متمثلا بالمثل البغدادي العميق: "إحنا أوادم ولد اوادم، بس الزمان زمال". غدا اتناول اللقطة الثانية مع الضيف الثاني.

مئات الخبراء يزدحمون في مكاتب الحكومة، وكأن الفرقاء يعوضون نقص الأكاديميين

المستشارون.. حكومة ظل من التكنوقراط

غياب التكنوقراط يثير من جديد المخاوف على قوة الاداء الحكومي

بينما انتهى السياسيون من توزيع الحصص الحكومية على اعضاء وقادة في كتل فائزة، يؤرق الاكاديميين العراقيين ان تلك الكتل جاءت بحكومة غيبتهم، ثم دعتهم للانخراط باعداد كبيرة للعمل كمستشارين فيها.

مع ذلك، فأن المشكلة الاكثر حضورا في الجدل السياسي الدائر في العراق هي طبيعة الدور الذي يلعبه هؤلاء المستشارون، وهنا يتركز الحديث عن مستشاري رئيس الوزراء.

يعتقد عدد من المهتمين بالشان السياسي المحلي ان عددا منهم لعبوا دورا سلبيا عبر تمرير خلفيتهم السياسية، والايديولوجية احيانا، على صناعة القرار الحكومي، في حين يرى اخرون ان من غير المعقول ان يسيطر مستشارون على رئيس الوزراء.

كتب علي عبد السادة

سياسي: المالكي يحيط نفسه بمن يثق بهم، و من حقهم العمل لصالحه

وبحسب سياق التجربة السابقة، فان نوري المالكي اعتمد على هيئة تضم ٦٠ مستشارا اغلبهم من اساتذة الجامعات يقودهم ثامر الغضبان. هؤلاء، وبحسب مصادر عليمة، لم يتركوا اعمالهم في الجامعات ويتقاضون مخصصات مالية على اساس عمليات المشورة التي يقدموها الى الحكومة.

لكن مستشارين آخرين تناولتهم وسائل الاعلام، وبدا ان المالكي يملك جيشا من هؤلاء، لكن اعضاء في دولة القانون يقولون ان مقربين من رئيس الوزراء لا يعملون لديه حولتهم الصحافة الى مستشارين.

مستشارون.. وعشر حكومات

في المقابل، فان الاتفاق السياسي الذي اثمر حكومة جديدة تضمن ايضا تشكيل مجلس وطني للسياسات الستراتيجية على ان يترأسه اياد علاوي الذي هو الاخر يفكر بتعيين ١٠٠ مستشار يعملون لديه.

وبحسب قياديين في القائمة العراقية التي يترأسها علاوي، فان تشكيلة المجلس ستكون من رئيس وأمين عام ونحو ١٠٠ مستشار في مختلف الاختصاصات. وأن المجلس سيعمل على وضع الخطوط العامة للسياسات العليا للدولة وعلاقاتها الخارجية ومشاريعها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية ومراقبة تنفيذها. لغة المستشارين كانت تمتد منذ الحملات الانتخابية، فلجأ عدد من المرشحين الى استخدام مستشارين يديرون حملاتهم، وقيل ان العدد وصل لدى البعض الى ٣٥٠ مستشارا. كما ان نجم قياديين سياسيين صعد اثناء الحملة الانتخابية، واستسهلت بعض التقارير الصحفية اطلاق توصيف المستشارية عليهم نظرا لكون الآخرين يهتمون بقطاعات اخرى، وان حساسية الموقف السياسي تستوجب مقربين للظهور في الاعلام، على ما يقولون.

في المحصلة تبدو خارطة المستشارين الموزعة على مفاصل سياسية وحكومية مختلفة بامكانها تشكيل عشر حكومات. وكان الامر يشبه حكومة ظل الى جنب تلك المنتخبة، لكنها من التكنوقراط.

سعد المطلبي

شاكر كتاب

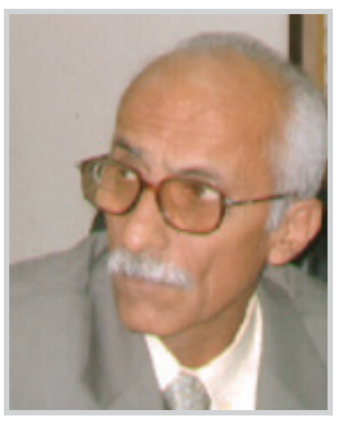

عامر حسن فياض

> يحيط المالكي نفسه بأشخاص يثق بهم، بيد ان الاعتراضات على ادائهم قد تعود الى ما شهدته المرحلة السابقة من صدامات سياسية على المستوى الوطني، ومحاولات "البعض" اسقاط المالكي عبر بوابة المستشارين.
>
> سعد المطلبي
> قيادي في دولة القانون

مكتب المالكي

في المقابل هناك مستشارون آخرون يعملون في مكتب المالكي وهم أربعة يتناول كل منهم قطاعا حيويا.

"في كل نظام سياسي يمتلك الرئيس صلاحية تعيين مستشارين اختصاص يقومون بتقديم النصح"، يقول القيادي في أئتلاف دولة القانون سعد المطلبي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس.

ويرى بعض المراقبين ان العدد الذي تضمه هذه الهيئة كبير جدا، وقد يفضي الى حالة ترهل، في وقت تعمل جميع المؤسسات الحكومية بالاعتماد على عشرات المستشارين.

لكن المطلبي، ورغم اتفاقه مع القول ان العدد كبير جدا، الا أنه يمثل أنعكاسا منطقيا لحجم التحديات التي واجهت، ولا تزال، العملية السياسية في البلاد.

يشار الى ان المالكي ومنذ بدء ولايته الاولى في العام ٢٠٠٦ عمد الى تشكيل هيئة مستشارين تقدم المساعدة على صعيد تفصيل السياسات العامة وتحويلها الى قرارات واجراءات، الى جانب ابداء الرأي في مشاريع وعمليات تنمية في البلاد.

لكن الجدل ازداد حول دور المستشارين، خصوصا اولئك العاملين في مكتب المالكي، وقالت اطراف سياسية انهم يلعبون دورا سياسيا يعكس توجها بعينه، فضلا عن سيطرتهم المطلقة على صناعة القرار، واستمر هذا النقاش لينسحب حتى ايام الحملة الانتخابية، وقال بعض النشطاء السياسيين: "المالكي لا يتحمل كل هذه الاخطاء.. الذنب ذنب مستشاريه"... وبدا ان هؤلاء هم من يحكومون العراق.

لكن يختصر مقربون من دولة القانون ومصادر عليمة بطبيعة عمل مكتب المالكي هذه الانتقادات بأنها مجرد "غيرة سياسية".

المالكي يحيط نفسه بمن يثق بهم

لا يتفق المطلبي مع هذه الفكرة، ويقول ان رئيس الوزراء يجب ان يحيط نفسه بأشخاص يتمكن من الثقة بهم. بيد انه يرى ان الاعتراضات على ادائهم قد يعود الى ما شهدته المرحلة السابقة من صدامات سياسية على المستوى الوطني، ومحاولات "البعض" اسقاط المالكي عبر بوابة المستشارين.

وعلى اساس ان معظم الانتقادات، التي وصلت الى حد الاتهام بالفساد واستغلال النفوذ لتحقيق اهداف شخصية، تركزت على المستشارين المقربين، بمعنى العاملين في مكتب رئيس الوزراء، فان القيادي في دولة القانون يرد بالقول ان المستشارين يعملون ضمن المنهاج الحكومي، ولم يخرجوا عن السياق المهني للعمل ولم يرتكبوا خطايا تتعلق بالفساد. "اعرفهم جيدا.. انهم يستحقون الثقة، الرئيس يقول لهم شيئا فينفذون، لكن القول ان العمل لصالحه يعد خطأ، فما هو المطلوب؟ أن يعملوا ضده!"، يوضح المطلبي في تصريحه للمدى امس.

وكانت تقارير صحفية امريكية قالت ان بعض من يعرفون المالكي عن قرب يقولون إن رئيس الوزراء لا يثق سوى في شبكة من المستشارين المقربين منه، وهم من أولئك الذين عرفهم في حزب الدعوة ابان سنوات معارضة نظام صدام. ويواصل المطلبي دفاعه عن تجربة المستشارين ويقول ان المالكي امتلك خبرة ولديه شخصية تحول من دون تأثر قراره برؤى المستشارين: "اعتقد ان الذين ارادوا ان يبقى المالكي شيعيا وهو في رئاسة الوزراء، هم اليوم يهاجمون مستشاريه الذين ينتمون الى مكونات عرقية مختلفة".

وكانت تقارير زعمت ان السفارة الامريكية طالبت المالكي باعادة النظر بهيكل مكتبه من المستشارين بسبب مزاعم مختلفة، لكن المطلبي يقول ان عدد النواب في دولة القانون يتناولهم الاعلام على انهم مستشارون للمالكي هم ليسوا كذلك: "لا انا – المطلبي – ولا سامي العسكري او حيدر العبادي نعمل كمستشارين للمالكي".

العدد كبير.. وخوف من الترهل

في الجهة الاخرى، يرى بعض الفرقاء السياسيين ان لا اعتراض على وجود مستشارين، لكن العدد كبير للغاية ويثير المخاوف من احتمال ترهل المؤسسة الحكومية.

ويؤيد القيادي في حركة تجديد المنضوية في القائمة العراقية اختزال مثل هذه الهيئات في ادارة الدولة، وتقليص عدد المساهمين في صناعة القرار السياسي.

> "العدد الكبير يصعب من مهمة مراقبة ومتابعة الاداء الحكومي.. هناك هيئات ومستشارون في كل مكان، وقد يتحول الامر الى فوضى، يقول شاكر كتاب في تصريح للمدى امس.

وكان عدد من أعضاء مجلس النواب طالب بتقليص وزارات الدولة في الحكومة المقبلة وعديد الهيئات الاستشارية لانهاء حالة التداخل في الصلاحيات التي تعاني منها المؤسسات الحكومية. حتى ان القيادي في حزب الدعوة، علي الاديب، صرح في الثاني عشر من الشهر الجاري بأن التقليص أمر صحي للعملية السياسية المقبلة في البلاد.

وبين الأديب أنه سيسهم بشكل كبير في القضاء على التداخل في الصلاحيات التي عانت منها الحكومات السابقة في البلاد. يشار الى ان الموازنة الجديدة تقضي باستقطاع ١٠٪ من رواتب المستشارين واصحاب الدرجة الخاصة والعاملين في مكتب المالكي.

دولة بلا تكنوقراط

وامتعض مراقبون لخلو التشكيلة الوزارية من التكنوقراط، معتبرين تصريحات المالكي التي تحدث عن عدم الرضا الكامل لما توصل اليه من تشكيلة دليلا على صعوبة المهمة بالنسبة لهذه الحكومة، خصوصا وان العراق يمر بمرحلة مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

يقول كتاب ان كثرة الجهات العاملة في الجهاز التنفيذي ترهق المراقبين، خصوصا الجهة التشريعية، فضلا عن انه يضيع المركز الحقيقي لصناعة القرار.

"هناك مكاتب ولجان وهيئات ومستشارون.. في المقابل تشكو الوزارات المعنية من تداخل عمل هؤلاء مع نشاطها، الحل يكمن في تقنين هذه المؤسسات التابعة، ومحاولة البناء على اساس الحرفية والكفاءة". يقول كتاب في تصريحه للمدى. لكن حديث كتاب لم يترجم الى آليات ايام كانت الكتل السياسية تتفاوض على تشكيل الحكومة، وبدا ان وجهة النظر التي يعلنها التكنوقراط صحيحة الى حد ما: "الفرقاء يتفاوضون على حصص الحكومة، بينما يتركون العمل، لاحقا، للمستشارين.

وبحسب عضو القائمة العراقية، فان الكتل السياسية لم تدرج بند المستشارين على جدول اعمال التفاوض على تشكيل الحكومة: "انشغلنا جميعا بتوزيع الوزارات". كما يقول شاكر كتاب.

لكنه يخلص الى القول ان عددا من المستشارين مرروا وجهات نظرهم السياسية وخلفياتهم الاجتماعية على طبيعة المشورة التي قدمت الى رئيس الوزراء، وربما، كما يعتقد، أصل المشكلة التي تكمن في عملهم خلال الفترة السابقة.

> العدد الكبير يصعب من مهمة مراقبة ومتابعة الاداء الحكومي.. هناك هيئات ومستشارون في كل مكان، وقد يتحول الامر الى فوضى. لذلك أؤيد تقليص عدد المساهمين في صناعة القرار السياسي.
>
> شاكر كتاب
> قيادي في حركة تجديد

مراجعة الأداء

وفي ذات الوقت يؤكد كتاب انه لا ضير من وجود المستشارين في جميع ميادين العمل الحكومي، لكن وجود التشوهات او الاخطاء في الاداء الاستشاري لا تدفع، مطلقا – كما يقول – الى الغاء مثل هذه الهيئات، بل مراجعة الاداء.

وبعيدا عن الجدل السياسي، فان آلافاً من المدراء والمستشارين العاملين في الوزارات ترقبوا بقلق بالغ التغييرات الحاصلة بعد اعلان الحكومة، أذ يخشى الكثير من هؤلاء ان يؤدي تغيير الوزراء الى حركة تنقلات كبيرة. ويقول عدد منهم في تصريحات خاصة للمدى ان المسؤولين الكبار يخشون من احتمال استبدالهم باقارب بعض الوزراء الجدد او اعضاء حزبه. لكن الاكاديميين يرون ان المبالغة في اعتماد المعيار السياسي في تحديد هوية المستشارين اضر بالمؤسسة الحكومية.

يقول عميد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ان التجربة العراقية لطالما اعتمدت على المعيار السياسي في بناء المؤسسات، ولذلك على الفرقاء السياسيين اعادة النظر بهذه التأسيسات. ويجد الدكتور عامر حسن فياض ان الذهاب بعيدا في اعتماد هذا المعيار المشار اليه، دفع السياسيين الى تعويض النقص الحاصل في العنصر المهني والفني باستحداث دوائر عمل تحت عنوان المستشارين.

ولا ينكر فياض ان هناك حاجة ماسة لهؤلاء الأكاديميين، اذا ان الحكومات الائتلافية ترشح وزراء بصفة سياسية، وهؤلاء لا يمتلكون الخبرة الادارية، لذا فمن الضروري تعويض النقص المهني من خلال مراتب ما دون الوزير كالوكلاء والمستشارين والمدراء العامين. "لكن اذا تركت هذه المناصب المهنية فريسة للمعيار السياسي فبأمكاننا نسيان الاداء الجيد للحكومة". يقول فياض في تصريحه للمدى امس. ولم يخالف الباحث والاكاديمي فياض السياسيين العراقيين حين يرى ان الانتقادات لا تبرر الغاء هيئات المستشارين، لكنه يقول ان الاخطاء تستدعي اعادة النظر بالطريقة التي تم فيها اختيار المستشار او الكيفية التي يتخذ فيها القرار او تقديم المشورة. وكان المالكي قد بشر، في اول اجتماع لحكومته الجديدة الاسبوع الماضي وعقب يوم واحد من نيلها ثقة البرلمان، باعادة هيكلة الدولة. ودعا الى الحفاظ على الأجواء المهنية بالرغم من أجواء الصخب السياسي.

ودعا إلى إعادة النظر في النظام الإداري وهيكلية الوزارات، موضحا وجود عمليات ابتزاز بحق المواطن تصل إلى حد الإذلال في بعض الدوائر.

لكن المراقبين وقفوا كثيرا عند قول المالكي انه "سيعيد النظر بالنظام الاداري".

> الانتقادات لا تبرر الغاء هيئات المستشارين، لكن الاخطاء تستدعي اعادة النظر بالطريقة التي تم فيها اختيار المستشار، لكن اذا تركت هذه المناصب فريسة للمعيار السياسي فبأمكاننا نسيان الاداء الجيد للحكومة.
>
> عامر حسن فياض
> عميد العلوم السياسية في جامعة بغداد